جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

FAO's Efforts To Achieve Sustainable Food Security

د. قردانيز وافية

جامعة **الجزائر-01- بن يوسف بن خدة**

Wafia.karadaniz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/04/20 تاريخ القبول:2022/06/25 تاريخ النشر: 2022/07/11

الملخص:

يتطلب بناء الأمن الغذائي في ظل التحديات الرئيسية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة من نزعات داخلية وتهديدات بيئية (تغير المناخ، ارتفاع درجة الحرارة، قلة التساقط)، تظافر الجهود الدولية التي تعمل على المستوى الداخلي (مؤسسات، فواعل الدولة الداخلية)، وكذا المنظمات الدولية التي تجتهد على المستوى الدولي مع وجود تناسق وتبادل للأدوار بين هذه الفواعل على المستويين.

ونجد منظمة الأغذية والزراعة من بين هذه المنظمات التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال القضاء على الجوع وسوء التغذية وجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة مع العمل أيضا على الحد من الفقر في الريف عن طريق زيادة قدرة العيش لمجابهة التهديدات والأزمات والصمود أمامها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة، التنمية المستدامة

Abstract:

Building food security in light of the major challenges the world is witnessing recently from internal tendencies and environmental threats (climate change, high temperature, low precipitation), need a concrete international efforts working at the internal level (institutions, internal state actors), as well as international organizations Which strives at the international level with the presence of coordination and exchange of roles between these actors on both levels.

The Food and Agriculture Organization is among these organizations that works hard to achieve sustainable food security, by eliminating hunger , malnutrition and making agriculture, forestry and fisheries more productive and sustainable, while also working to reduce rural poverty by setting the bar high in order to face off threats and crises.

Key words: FOOD SECURITY, FOOD AND AGRICULTURAL ORGANIZATION, SUSTAINABLE DEVELOPMENT

المؤلف المرسل:

مقدمة:

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم واعتمد عليها من أجل البقاء عن طريق السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، لكن هذا البقاء بقي مرهونا بدرجة كبيرة على تأمين الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فبالرغم من توفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية إلا أن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية.

كما تعد مسألة الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم ومن المفاهيم الأساسية التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية خاصة منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها قضية أساسية بديلة لمفهوم الإكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتقسيم العالمي الجديد، وكذا ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلى عدم إنخفاض الأصول البيئية المهمة.

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي المستدام يتطلب توافر الغذاء الصالح والمقبول للإستهلاك وإتاحته للأفراد بمختلف السبل والقواعد التي تحقق المواصفات القياسية المعتمدة، أو بصورة أخرى هو كل إمكانية للحصول المادي والإقتصادي الإجتماعي على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يفي إحتياجات الأفراد الغذائية ويتيح لهم ممارسة حياتهم بصحة ونشاط[1].

عرّفت منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي بكونه " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير"[2]، وهناك من يراه على أنه "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب كما ونوعا للمواطنين بصورة تمكنهم من التمتع بصحة جسمية وعقلية وروحية كاملة"[3].

يهدف البحث محل الدراسة إلى:

- توضيح خطورة الوضع الإنتاجي واتساع الفجوة الغذائية العالمية من سنة لأخرى والذي جعل من قضية الأمن الغذائي ليس مجرد استيراد للمواد الغذائية بل اكتسب أبعاد سياسية وصار الغذاء سلاحا فتاكا.

- إعتبار قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة مرتبط بالأمن القومي، وكذلك إعتبار مسألة الوفاء بالمتطلبات الغذائية للمواطنين من ضمن أولويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- يعد موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع خاصة مع الظروف والأزمات التي يواجهها العالم نتيجة لظهور الفيروسات والأمراض التي أثرت على الإقتصاد العالمي.

في ضوء هذا المفهوم وللحفاظ على مستويات المرضية لإنتاج الغذاء حاولت منظمة الأغذية والزراعة جاهدة في تحقيق ذلك، من خلال تحديدها لكل المعايير والظروف والركائز الأساسية لتجسيد الأمن الغذائي وإقامة العديد من المؤتمرات والمحافل في صياغ ذلك، وبالتالي إلى أي مدى يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وما هي الاستراتيجيات والسياسات الزراعية المناسبة التي اتبعتها لتعزيز الأمن الغذائي في ظل التحديات الراهنة؟

أما عن المنهج المتبع في إعداد هذه الدراسة يتعلق بالمنهج الوصفي بتبيان النهج والاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال **محورين** يتناول **الأول** نهج منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال التطرق إلى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والى إنجازاتها وشراكاتها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، على أن نتعرض في **المحور الثاني** إلى إطار العمل الإستراتيجي لدعم الأمن الغذائي المستدام من خلال تبيان السياق التاريخي لمنظمة الأغذية والزراعة مع التعرض لإلتزاماتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في.

المبحث الأول: نهج منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز الأمن الغذائي

تعتبر المنظمات الدولية من أهم الآليات المؤسساتية التي تعمل على بناء الأمن الغذائي الوطني والدولي والتي تكون إما تابعة لأجهزة الأمم المتحدة أو منفصلة عنها، حيث من بين أهم الهيئات الدولية التي أعطت أهمية بالغة لمقترب بناء الأمن الغذائي نجد منظمة الأغذية والزراعة التي سوف يتم التطرق إليها من خلال توضيح أهدافها الإستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فقد خصص لإنجازات المنظمة وشراكاتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

المطلب الأول: الأهداف الإستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة من أكبر المؤسسات الدولية المتخصصة في قطاع الغذاء والزراعة على المستوى الدولي، إذ تعد وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة رائدة في اهتماماتها بمجال الزراعة النباتية والحيوانية والثروة البحرية والتنمية الريفية تعمل على خدمة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتهتم بمختلف القضايا ذات العلاقة بموارد الغذاء كالأراضي والمياه[4].

بدأت المنظمة عملها بعد الحرب العالمية الثانية في ماي 1943 إثر إنعقاد إجتماع في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ،أين وافقت 44 دولة على العمل معا للقضاء على الجوع وإقامة زراعة مستقرة والتي دخلت حيز النفاذ رسميا بعد التوقيع على دستورها في 16 أكتوبر 1945، كما ارتبطت رسميا بالأمم المتحدة كوكالة متخصصة عندما قبلت الجمعية العامة على الإتفاق بين المنظمتين بالقرار 50أ في 14 ديسمبر 1946 [5].

تتخذ المنظمة من روما في إيطاليا مقرا لها وتظم 194 دولة بما فيهم دول الإتحاد الأوروبي وتكرس دورها من خلال برنامج عمل مصاغ من قبل مجلس منتخب لثلاث سنوات متكون من 49 دولة عضو تتناوب على توظيف مهامها، ويبلغ عدد العاملين فيها حوالي 3700 موظف من بينهم 1400 موظف فني و2300 من موظفي الخدمة العامة، كما تحتوي على العديد من المكاتب الإقليمية والفرعية ينبثق عنه 5 مكاتب إقليمية رئيسية موزعة على غانا، تايلند، هنغاريا تشيلي، القاهرة[6].

تعمل منظمة الأغذية والزراعة منذ نشأتها على وضع العشرات من الخطط والبرامج لمحاربة الجوع والمساهمة في تطوير استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر توفير المشورة التقنية والسياسية لمواجهة التهديدات الرئيسية المحدقة بقاعدة الموارد الطبيعية، كما تضطلع بعمل ملحوظ بشأن الربط بين الأمن الغذائي وتطور الطاقة الحيوية[7].

ومن بين الأهداف الأسمى التي تسعى لتحقيقها هو القضاء على الجوع والفقر في العالم حيث أقرت بأن العالم اليوم ينتج ما يكفي من الأغذية لإطعام كل شخص في العالم ومع ذلك هناك ما لا يقل عن 800 مليون نسمة يعانون من الجوع المزمن، كما تعمل على ضمان توفير الغذاء الذي يشكل أحد الركائز الرئيسية للأمن الغذائي ويسمح بتقديم رؤية لعالم أكثر إنصافا ينعم بمزيد من الازدهار والسلام والاستدامة ولا يتخلف فيه أحد عن الركب[8]، وتقوم أنشطتها على خمسة أهداف استراتيجية تتمثل في[9]:

- المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال وضع سياسات لدعم الأمن الغذائي، والتأكد من أن أحدث المعلومات عن الجوع والتغذية والتحديات والحلول متاحة ويسهل الوصول إليها.
- جعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، عن طريق تعزيز السياسات والممارسات القائمة على الأدلة لدعم القطاعات الزراعية عالية الإنتاجية، مع ضمان عدم تأثر قاعدة الموارد الطبيعية بهذه العملية.
- العمل على الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال تقديم مساعدات للوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها، بما في ذلك فرص العمل في الريف والحماية الاجتماعية.
- المساعدة في بناء نظم غذائية آمنة وفعالة تدعم الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية.
- زيادة قدرة البلدان على الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية وكذا الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان كتغير المناخ، من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها وتعزيز قدرة نظامها الغذائي والزراعي على مواجهة الكوارث.
- الحفاظ على النظم البيئية وحمايتها وتعزيز الحكومة الرشيدة لكل من النظم الطبيعية والبشرية وكذا تحسين كفاءة استخدام الموارد.
- تمتاز منظمة الأغذية والزراعة إذا ما قورنت بغيرها من المنظمات بقدرتها على مساعدة البلدان لمواجهة تحديات تحقيق الأمن الغذائي، من خلال مساعدتهم على تعزيز البيئة المواتية لزيادة الاستثمارات في مجال التغذية والزراعة والتنمية الريفية، بهدف تحسين سبل المعيشة الريفية وزيادة الدخل وحماية البيئة الطبيعية، كما تعمل على تعزيز القدرات الاستثمارية الزراعية الوطنية بتوفير التوجيه والأدوات والدعم المؤسسي والدعم التعليمي[10].
- تتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي لدعم المرأة الريفية اقتصاديا من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث شمل هذا الدعم نحو 75 ألف امرأة ريفية وأكثر من 400 ألف أسرة مما مكن النساء في اثيوبيا وكغواتيمالا والنيجر وروندا.....الخ من زيادة دخلهم وتقوية مشاركتهن في عملية صنع القرار على المستوى المجتمعي[11].

المطلب الثاني: إنجازات منظمة الأغذية والزراعة وشراكاتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

قامت المنظمة بالعديد من المبادرات لإستعراض سياسات الأمن الغذائي والتغذية ومتابعتها إذ قامت عام 1957 بإطلاق حملة عالمية للبذور من أجل تحسين الإنتاج الزراعي الإجمالي بالدعوة لإستعمال بذور وأسمدة عالية الجودة ورسم خريطة المشهد العالمي للتربة مع تقديم مساهمات ذات أولوية في الإستراتيجيات الشاملة للحد من الجوع[12].

كما اقترحت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة عام 1961 بإنشاء هيئة الدستور الغذائي أو ما يعرف بمدونة الغذاء عندما تبين أن لوائح الغذاء تعيق التجارة وتؤثر على توزيع الأغذية ذات القيمة الغذائية، وهي عبارة عن مجموعة من المواصفات والخطوط التوجيهية لجميع الأغذية والنصوص المتصلة بها والمعتمدة دوليا ترمي لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية[13].

كما انشأت المنظمة عام 1986 قاعدة بيانات إحصائية موضوعية (تعتبر أكبر قاعدة بيانات عن الأغذية والزراعة) تغطي أزيد من 245 دولة ويستفيد منها أكثر من 160000 مستخدم مجانا، حيث يوفر هذا النظام 20 ألف تشكيلة بيانات من 247 منطقة ودولة ومعلومات عن الإحصاءات الزراعية والغذائية، ويتضمن أيضا أربع وظائف تتعلق بجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها، ووضع الأساليب والمعايير، وتنمية القدرات الإحصائية وتنسيق الإحصاءات وادارتها، من اجل تحديد معايير الجودة المؤسسية لعمليات انتاج الإحصاءات والنتائج الإحصائية، كما تم الإعتماد عام 2014 نظاما منسقا وشاملا للمبادئ وأدوات الرصد وأدوات التنفيذ المتاحة لضمان إدارة جودة الإحصاءات على نطاق المنظمة بأسرها[14].

اطلقت المنظمة أيضا برنامج "تليفود" الذي هو عبارة عن حملة تقوم بها المنظمة سنويا لتشمل برامج إذاعية وتلفزيونية وفعاليات أخرى تهدف الى تعزيز الوعي العام بشأن الجوع في العالم وحشد الموارد لتمويل مشاريع مكافحة الجوع، وتمكنت هذه المبادرة منذ انبثاقها عام 1997 لجمع أكثر من 9 ملايين دولار امريكي، وتمويل أكثر من 1000 مشروع في 100 دولة عبر أنحاء العالم[15].

وفي إطار تعزيز الأمن الغذائي تم إطلاق برنامج سفراء النوايا الحسنة بمبادرة من المنظمة عام 1999، من أجل تحسين مستوى وعي الجمهور وإطلاع وسائل الإعلام بالوضع غير المقبول لمليار شخص يعانون من الجوع وسوء التغذية.

المبحث الثاني: إطار العمل الاستراتيجي لدعم الأمن الغذائي المستدام

وضعت منظمة الأغذية والزراعة رؤية مشتركة ونهج متكامل لتحقيق الإستدامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وهذا عن طريق إنشاء برامج وسياسات وإقامة المحافل والمؤتمرات الدولية وحملات توعوية من أجل التوصل الى أمن غذائي عالمي مستدام وتحقيق التنمية الغذائية.

ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى السياق التاريخي لمنظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المطلب الأول، بالإضافة الى ذكر الإلتزامات والمبادئ التي نص عليهم كل من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان روما في المطلب الثاني.

المطلب الأول: السياق التاريخي لمنظمة الأغذية والزراعة في إطار دعم الأمن الغذائي

ما تزال منظمة الأغذية والزراعة تعمل من أجل جعل مسألة مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي أولوية دولية من خلال قيامها بتنظيم العديد من المبادرات تدعم ذلك، حيث أطلقت عام 1963 أول حملة توعوية عامة ضد الجوع كما عقدت في 1974 مؤتمر عالمي للأغذية بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة أين انبثق عنه الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي شدد على حق كل شخص في التحرر من الجوع وسوء التغذية وإعتباره حق غير قابل للتصرف، وطالب الحكومات برسم سياسات غذائية مناسبة في إطار الخطط العامة للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والزراعي حتى تكفل التغذية الكافية للجميع، وأكد أيضا على ضرورة استكمال الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية ببذل كل محاولة ممكنة لمنع التبذير في الأغذية بكافة أشكاله، ولضمان الحفاظ المناسب على الموارد الطبيعية أوجب على كافة البلدان التعاون من أجل تيسير الحفاظ على البيئة بما فيها البيئة البحرية، كما دعى كافة الشعوب إلى العمل المتكاثف والإسهام في توفير معونة غذائية لمواجهة الطوارئ والإحتياجات الغذائية[16].

وبالرغم من الالتزام الذي أبداه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 1974 بالقضاء على الجوع لم يظهر الوضع الغذائي أي علامة مبشرة بالتحسن، وسعيا لتجديد الإلتزام رفيع المستوى للقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام، نظمت المنظمة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية عام 1992 والذي شكل نقطة تحول في التاريخ، وبعدها بأربع سنوات دعت الدول لحضور مؤتمر القمة العالمي للأغذية عقدت في نوفمبر 1996، والذي حضره رؤساء الدول وكبار المسؤولين من 186 دولة

وتعد المرة الأولى في التاريخ التي يوجه قادة العالم انتباههم فيها إلى الأمن الغذائي والطريقة التي يمكن لمواطنيها من خلالها الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه من أجل عيش حياة صحية، وشدد هذا المؤتمر من جديد على حق كل إنسان في الحصول على غذاء سليم ومغذ، كما قرر دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى وضع تعريف أفضل للحقوق المتأصلة بالغذاء، وتم التصديق في هذه القمة على إعلان روما بشان الأمن الغذائي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[17]، ولم يكن الهدف من المؤتمر وضع آلية مالية جديدة أو إرساء البيروقراطية وحظيت الدول بالحرية الكاملة في تحديد الطريق الملائمة لها لتحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل.

وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي وبالضبط عام 2002 اعتمد مجلس المنظمة بالإجماع المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني والمعروفة باسم المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء، وفي 2008 نظمت المنظمة مؤتمرا حول تغير المناخ ضم 43 من رؤساء الدول و100 من وزراء الحكومات بشأن تغير المناخ وزيادة استخدام مصادر الطاقة الحيوية على الأمن الغذائي وأسعار المواد الغذائية، كما صدق المؤتمر على قرار لزيادة الدعم والاستثمار لتطوير الزراعة في العالم[18].

وفي 2009 انعقد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي جمع أكثر من 4700 من أعضاء الوفود من 180 دولة، وتم التطرق فيه إلى عدة مواضيع رئيسية تتعلق بالحد من التأثير السلبي للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية للأمن الغذائيٍ والتحديات التي تواجه الزراعة، وتطبيق إصلاحات الحكومة العالمية للأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وكذا التدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي بما في ذلك التنمية الريفية والاعتبارات الخاصة بصغار الملاك من المزارعين والتجارة، وتضمن نتائج هذا المؤتمر إقراره لمبادئ روما الخمسة وتقرير مؤتمر القمة ، وإعلان مؤتمر القمة العالمي والذي احتوى على مقدمة وفصلين حول الأهداف الإستراتيجية والالتزامات والإجراءات[19].

المطلب الثاني: التزامات منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

أرست خطة عمل المنظمة من خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأسس لمسارات متنوعة تقود إلى هدف مشترك وهو تحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والقطرية والعالمية، و تتفق خطة العمل مع الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي تسعى إلى تعزيز النتائج التي

توصلت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة منذ 1990 بشان الموضوعات التي لها تأثير على الأمن الغذائي، وتتمثل الالتزامات التي احتوت عليهم الخطة في[20]:

- الإلتزام بضمان بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية يسودها السلام والإستقرار وتفادي الصراعات، وإتباع سياسات حازمة وتدابير فعالة وإيلاء أولوية كافية لإحترام الحق في الغذاء من خلال تطوير عمليات لوضع السياسات وعمليات تشريعية وتنفيذية تقوم على الديمقراطية والشفافية والمشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء باعتبار ذلك أقوى سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة من خلال تعزيز فرص جميع الناس وكذا الفئات المحرومة والحساسة في الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية، وتمكين ضحايا انعدام الأمن الغذائي أسرا وأفرادا من سد حاجياتهم الغذائية مع ضمان سلامة الإمدادات الغذائية والمخزونات الإحتياطية وكفايتها، وإيلاء إهتمام خاص بالمناطق التي تواجه إحتمال كبير في تعرضها لنقص وإنعدام الغذاء.
- تولي إنتاج غذائي مستدام مكثف ومتنوع ينهض بالإنتاجية والكفاءة والسلامة ويكافح الآفات ويحد من الإهدار والخسائر في ظل المراعاة الكاملة لضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تشجيع الأنشطة الرامية إلى إحياء وصيانة الموارد الطبيعية في مناطق إنتاج الأغذية ووضع خطط سياسية وقطرية مناسبة بشأن المياه ومستجمعات المياه وأساليب إدارتها، والحد من تأثير الجفاف والفيضانات.
- صياغة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة للتنمية الريفية في كل المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة والمناطق ذات الإمكانيات المرتفعة، وتعزز العمالة واكتساب المهارات والبنى الأساسية والمؤسسات والخدمات في المناطق الريفية.
- العمل على أن تفضي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة لتعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل مستند إلى قوى السوق.
- السعي إلى التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والعمل على سد الإحتياجات الغذائية العابرة والطارئة من خلال تشجيع عمليات الإنتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الرغبات في المستقبل.

كما توفر مبادئ روما الخمسة دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتتبنى النهج المزدوج تجاه محاربة الجوع وتتمثل هذه المبادئ في[21]:

- المبدأ الأول: الإستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية لتوجيه الموارد إلى برامج وشركات جيدة التصميم ومستندة على النتائج.
- المبدأ الثاني: تعزيز التنسيق الإستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل.
- المبدأ الثالث: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف من إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف، وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية.
- ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا قويا من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف.
- ضمان التزام جميع الشركاء إلتزاما مستداما وكبيرا بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة والموجهة للخطط والبرامج المتعددة.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذه الإلتزامات ما هي إلا توصيات تقع تحت مسؤولية كل دولة تمارسها من خلال قوانينها الوطنية.

الخاتمة:

يحظى الأمن الغذائي العالمي اليوم بإهتمام جميع أعضاء المجتمع الدولي، وذلك بسبب ترابطه المتزايد مع قضايا الإستقرار السياسي والسلام واستئصال الفقر ودرء الأزمات والكوارث والإستجابة لها، وتدهور البيئة والتجارة والأخطار العالمية التي تتهدد استدامة الأمن الغذائي.

حيث أنه يُعاني قرابة مليار شخص حول العالم من الجوع على الرغم من أنّه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الكوكب بأسره، فالمشكلة ليست بذلك وإنما هناك عددًا من العوامل التي تعترض سبيل ذلك ومنها: الاستخدام غير الفعال للمياه، والأسمدة، وتدوير المحاصيل، وتوضح النقاط التالية كيف يمكن توفير ما يكفي لتغذية ثلاثة مليارات شخص مع مراعاة الرفاهية البيئية أيضاً.

وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– افتقار الدولة لوجود الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة، أو إعتماد الزراعات على الظروف المناخيّة المُتذبذبة من عامٍ لآخر.

– قلة مصادر المياه أو سوء استغلالها والتركيز على الزراعات المروّية بدلاً من الزراعات البعليّة التي تعتمد على مياه الأمطار.

– ارتفاع أعداد السكان بطريقةٍ تفوق متوسط معدلات نموّ الإنتاج الزراعي، كما أنّ هذه الزيادة قد تُؤدّي إلى تغييرٍ جذري في توزيع السكان خاصةً إذا رافقها هجرة السكان من الريف إلى المدن، ممّا يُؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعيّ.

– التصحّر واستنزاف الإنسان للأراضي الزراعيّة والزحف العمرانيّ.

– تحسّن الوضع الاقتصاديّ في البلاد ممّا يُؤدّي إلى تغيّر النمط الغذائي للأفراد وقلّة الأفراد العاملين في المجال الزراعيّ.

– إنعدام الإنسجام بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعيّ؛ حيث يتمّ التركيز على تطوير القطاع الصناعيّ وزيادة إنتاجيته على حساب القطاع الزراعيّ الذي يتمّ إهماله ممّا يُؤدّي إلى قلة الإنتاج، على الرغم أنّه من الضروريّ أن تسبق ثورةً خضراء الثورة الصناعية، لأنّ الثورة الخضراء ستزيد من الإنتاج الزراعيّ ممّا يُؤدّي بشكلٍ تلقائيّ إلى تطوير الصناعة وإيجاد الطرق لتصريف هذا الإنتاج.

وتبعا لذلك حاولنا وضع بعض التوصيات لتدعيم الأمن الغذائي أهمها:

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى القومي.
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها.
- إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زماننا ومكاننا على المستويين القطري والقومي.

- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي, والنظر مثلا في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقانة الحيوية وهندسة الجينات.

- وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق الأسس مدروسة وتشجيع وانتقال واستثمار وحماية رؤوس الأموال العربية.

- وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو لتقوية واستكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية.

الهوامش:

1- تقرير المنظمة الدولية للأغذية والزراعة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، الأزمات الاقتصادية والدروس المستفادة، روما 2009، تم الإطلاع عليه يوم 2020/04/08، على الساعة 00:31، متاح على الموقع الرسمي للمنظمة، www.fao.org.

2- سلطانية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان 2009، ص 8.

- صديق الطيب منير، الامن الغذائي العربي ومحدداته (السودان نموذجا)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 17 العدد 34، ص 301.

3- محمد احمد المقداد، عاهد مسلم ابوذويب، اثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الامن الغذائي العربي، دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 3، 2015، ص .695

4- محسن افكيرين، قانون المنظمات الدولية النظرية العامة الأمم المتحدة، المنظمات او الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية، دار النهضة العربية، 2010، ص 302.

5- محمد احمد المقداد، عاهد مسلم ابوذويب، مرجع سابق، ص 697.

6- احمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 235.

7- منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية السابعة عشر، منظمة الأغذية والزراعة FAO، ص 2، متاح على موقع الانترنت http://fao.org، تم الاطلاع عليه يوم 2020/03/24 على الساعة 12:32.

8- الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة FAO، نفس المرجع.

9 - دعم الاستثمار، منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق.

10 - الأغذية والزراعة، عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، منظمة الأغذية والزراعة 2016، ص 18.

11- التحديات والفرص في ظل عالم واحد، منظمة الأغذية والزراعة، ص 253.

12- المعايير الغذائية الدولية، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، متاح على موقع الانترنت:http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/ar/

13 - تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفي، اللجنة الإحصائية الدورة الحادية والخمسون، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مارس 2020، ص 6.

14 - حقائق وأرقام حول حملة تليفود التي اطلقتها منظمة الأغذية والزراعة، متاحة على الموقع الرسمي للمنظمة، www.fao.org.

15- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية اعتمد يوم 16 نوفمبر 1974، مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 3180 (د-28).

16- 70 عام على انشاء منظمة الأغذية والزراعة (1945- 2015)، ص 38.

17- نفس المرجع، ص 42.

18 - ملخص مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 16-18 نوفمبر 2009، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 150 رقم 1، الثلاثاء 17 نوفمبر 2009، ص 4.

19- مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 روما إيطاليا، إعلان روما بشان الأمن الغذائي العالمي، ص4 وما بعدها، www.fao.org.

20- الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، لجنة الامن الغذائي العالمي CFC، ص 15.

المراجع:

الكتب:

1- احمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

2- محسن افكيرين، قانون المنظمات الدولية النظرية العامة الأمم المتحدة، المنظمات او الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية، دار النهضة العربية، 2010.

المقالات:

1- سلطانية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان 2009.

2- صديق الطيب منير، الامن الغذائي العربي ومحدداته (السودان نموذجا)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 17 العدد 34.

3- محمد احمد المقداد، عاهد مسلم ابوذويب، اثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الامن الغذائي العربي، دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 3، 2015.

الوثائق الدولية:

1- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفي، اللجنة الإحصائية الدورة الحادية والخمسون، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مارس 2020.

2- الأغذية والزراعة، عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، منظمة الأغذية والزراعة .2016

3- ملخص مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 16-18 نوفمبر 2009، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 150 رقم 1، الثلاثاء 17 نوفمبر 2009.

4- الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية اعتمد يوم 16 نوفمبر 1974، مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 3180 (د-28).

5- 70 عام على انشاء منظمة الأغذية والزراعة (1945- 2015).

مواقع الانترنت:

1- مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 روما إيطاليا، إعلان روما بشان الأمن الغذائي العالمي، www.fao.org.

2- المعايير الغذائية الدولية، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، متاح على موقع الانترنت:http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/ar/.

3- حقائق وأرقام حول حملة تليفود التي اطلقتها منظمة الأغذية والزراعة، متاحة على الموقع الرسمي للمنظمة، www.fao.org.

4- منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية السابعة عشر، منظمة الأغذية والزراعة FAO، ص 2، متاح على موقع الانترنت http://fao.org.